الفصل الثامن

رؤى القوى المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل(*)

(*) ورقة علمية قدمت لمركز الدراسات الاستراتيجية ببيروت (يونيه ١٩٩٧ م)، ونشرت فى مجلة المركز (شئون الأوسط)، عدد ٦٨، ديسمبر ١٩٩٧ م، ص ٦٧ : ٨٥.

مقدمة

لا شك فى أن هناك ظاهرة بدأت فى التنامى من حيث الدور، ومن حيث درجة التأثير بحسبانها إحدى مظاهر التغير فى منطقتنا العربية، وكذا بحسبانها إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة، ألا وهى ظاهرة وجود المعارضة الرسمية فى هياكل بعض النظم السياسية العربية، فضلاً عن تكتل المعارضة فى بعض اللحظات أو المواقف المصيرية.

ومن هنا، فإن الكشف عن توجهات هذه المعارضة إزاء بعض القضايا القومية التى تمس الأمن القومى للدولة، يعكس مدى حيوية النظم السياسية ـ محل الدراسة. ولذلك فإن هذه المقالة التحليلية تكشف عن توجهات قوى المعارضة فى النظام السياسى المصرى، إزاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل، كما أن هذا التحليل يمكن أن يوضح حدود الاختلاف بين هذه القوى المعارضة بعضها وبعض من ناحية، وأوجه التعارض إزاء ما تقوم به السلطة الرسمية التى تتولى إدارة الحكم فى البلاد. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة يمكن لها أن تبين ما إذا كانت هناك بدائل مطروحة من جانب هذه القوى للتعامل مع عملية السلام، بحيث تتضح مدى أهمية هذه المسألة فى أولويات هذه القوى، مما يكشف بالتالى عن طبيعة العلاقات بين المعارضة والسلطة من حيث المبادرة أو التبعية.

وبتحليل أولى لطبيعة القوى السياسية المعارضة فى النظام السياسى المصرى، يتضح أن هناك قوى رئيسية قد تتوافق مع وجود قنوات حزبية رسمية لها، وهناك قوى رئيسية ليس لها وجود حزبى. حيث يوجد فى مصر حاليًا (١٤) حزبًا رسميا(*)، وهذه الأحزاب الرسمية، والقوى غير الحزبية، يمكن بلورتها فيما يلى:

(*) بلغ عدد الأحزاب السياسية فى مصر فى عام ١٩٩٧م (١٤ حزبًا)، إلا أنه بنهاية عام ٢٠٠٤م، بلغ العدد (١٩) حزبًا سياسيًا.

* **قوى اليمين الليبرالى:** وتتمثل فى «الوفد، والأحرار».

* **قوى اليسار:** وتتمثل فى أحزاب «التجمع، والناصرى».

* **التيارات الإسلامية:** وتتمثل أساسًا فى «حزب العمل الاشتراكى وتنسيق مع الإخوان المسلمين، وكذا حزب الأمة».

وهذه القوى الرئيسية الثلاث تحتوى على اتجاهات مختلفة من داخل صفوفها، مما يشكل تيارات كثيرة، ولذلك فإنه سيتم التركيز على الاتجاه الأكثر تأثيرًا من وجهة نظرنا، فى كل اتجاه على حدة. كما أنه يمكن بلورة رؤية كل تيار من خلال تناول ثلاث قضايا أساسية هى: طبيعة الصراع مع إسرائيل وأولوية هذا الصراع فى حركة السياسة الخارجية المصرية، ثم حل هذا الصراع.

* * *

المبحث الأول

تيار اليمين الليبرالى

ويُعَدُّ حزب الأحرار والوفد هما الحزبان الأشد ميلاً لليمين الليبرالى. فحزب الأحرار هو أحد الأحزاب الثلاثة التى بدأت بها عملية التعدد الحزبى فى نوفمبر ١٩٧٦م بقرار من الرئيس السادات. وقد عُدَّ هذا الحزب آنذاك معبراً عن اليمين فى مواجهة حزب التجمع عن اليسار وبينهما حزب مصر - الذى تحول بعد عام ونصف تقريبًا - إلى الحزب الوطنى معبراً عن الاتجاه الوسطى. وبعيداً عن تناول كل حزب على حدة، فإنه يمكن تضمين آرائهما فى إطار القضايا الثلاث التالية:

١- طبيعة الصراع مع إسرائيل

لم يتم إدراج إشارة واحدة بصورة مباشرة إلى طبيعة هذا الصراع، فى برنامج حزب **الأحرار**، ولكن النظر إلى هذا الأمر كان فى سياق تناول السياسة الخارجية والعربية، بالإشارة إلى نضال الأمة العربية، وضرورة العمل على استرداد أراضيها المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولة له على أرضه[١].

على حين يرى **حزب الوفد** أن منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية من الدرجة الأولى، وقد فرض عليها النزاع العربى الإسرائيلى فرضًا، وما يزال هذا الصراع قائمًا بسبب اعتماد إسرائيل على القوة لتحقيق سياستها التوسعية فى العالم العربى، على أساس أن تبقى دائمًا أقوى عسكريًا من جميع الدول مجتمعة، ولا بد لمصر والعالم العربى من مجابهة هذه الحقيقة عن طريق قوة عسكرية رادعة تكون من شأنها الحفاظ على السلام وتحقيق الاستقرار الذى يقوم على الشرعية والعدل. كما أن «الوفد» يرى

(١) برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، ١٩٧٧م، ص ٦٠، ٦١.

أن غياب الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية هو الذى يعكر صفو السلام والاستقرار فى منطقتنا، وبدون حل هذه القضية لن يكون هناك سلام أو استقرار. فالقضية الفلسطينية هى قضية أرض وشعب. وأن من حق هذا الشعب أن يقرر مصيره بنفسه، وأن تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلى قضية مقدسة، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى[١].

وفى حديث السيد/ فؤاد سراج الدين، عند بدء إنشاء حزب الوفد بعد إعلان قانون الأحزاب عام ١٩٧٧م، قال: «إن الفلسطينيين هم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم، وأننا نؤيد موقف الحكومة المصرية فى رفض التخلى عن الفلسطينيين، وفى رفض الصلح المنفرد أو الحل الجزئى؛ لأن قضية فلسطين مسئولية قومية»[٢].

وإزاء الظروف المستجدة بعد وصول نتنياهو لرئاسة حكومة إسرائيل، فى أول يونيه ١٩٩٦م، وتصرفاته العدوانية فى إعاقة عملية السلام، والبدء فى برنامج استيطانى جديد فى القدس، بمستوطنة جبل أبو غنيم، فإن الوفد سارع برفض هذه التصرفات، وعدَّها مؤامرة إسرائيلية جديدة، وأكد على نصرة شعب فلسطين وإنقاذ عروبة القدس، فضلاً عن التأكيد على أن هذه الهجمة الإسرائيلية المدعومة بالولايات المتحدة، من شأنها تقويض عملية السلام[٣].

وفى ضوء ما سبق، فإنه يتضح أن حزب الوفد، يرى أنه يوجد صراع فى المنطقة، وأنه قد فرض فرضًا على الشرق الأوسط، وما زال قائمًا نتيجة الإصرار الإسرائيلى على اكتساب القوة والسعى نحو المزيد منها وهو ما يؤكد الميول التوسعية فى ضوء الإخلال بموازين القوى بينها وبين العرب لصالحها. كما يرى الوفد أن جوهر هذا

---

(١) برنامج الوفد الانتخابى، فى أول انتخابات برلمانية له بعد عودته للساحة السياسية المصرية، وذلك فى أبريل ١٩٨٤م، ونشر فى ملحق خاص لجريدة الوفد فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٤م، ص ٣.

(٢) حديث لفؤاد سراج الدين مع جلال كشك، فى كتاب: لماذا الحزب الجديد؟، القاهرة، دار الشروق، سبتمبر ١٩٧٧م، ص ٩٥.

(٣) يمكن الرجوع لمقالات فى جريدة الوفد، تعبيرًا عن رؤية الحزب منها: رأى الوفد فى ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م ص١، جمال بدوى، إسرائيل لا تعرف معلهش، الوفد، ٢٤ / ٤ / ١٩٩٧م، اجتماع الهيئة العليا للوفد فى ١٠ / ٤ / ١٩٩٧م، والوفد فى ١٢ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١، وجمال بدوى: «بوادر الانفجار»، الوفد، فى ٣ / ٤ / ١٩٩٧م.

الصراع هو القضية الفلسطينية، التى لو لم يتم حلها حلاً عادلاً يراعى حقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم بأيديهم، وحقهم فى إقامة دولتهم المستقلة، فإن عدم حل هذه القضية لن يخلق سلامًا أو استقرارًا فى المنطقة. كما أن التصرفات الإسرائيلية الأخيرة فى عهد نتنياهو، تؤكد أن ما تقوم به هو مؤامرة كبرى بدعم ومساندة أمريكية كاملة، وأن نصرة شعب فلسطين وإنقاذ عروبة القدس هما السبيل لمواجهة هذه المؤامرة.

٢ـ أولوية الصراع فى السياسة الخارجية المصرية

ويقصد بذلك، مدى ما يحتل الصراع من أولوية فى برامج التيارات السياسية المختلفة. فبالنسبة **لحزب الأحرار**، فقد نص برنامج الحزب على أولوية احترام ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بها كهدف استراتيجى، وأنه فى إطار ذلك، فإنه يمكن تطبيق ميثاقها وتنفيذ قراراتها بالنسبة للقضية القومية، ودعم نضال الأمة العربية من أجل استرداد أراضيها المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولة له على أرضه[١]. ومن ثم يتضح أن حزب «الأحرار» يضع الصراع العربى الإسرائيلى ـ دون إشارة إلى نص هذه العبارة ـ والقضية الفلسطينية فى أولوية تالية للمنظمة الدولية.

أما **حزب الوفد**، فإنه فى برنامجه الانتخابى لعام ١٩٨٤م، قد أفرد جزءًا تفصيليًا للسياسة الخارجية المصرية وذلك بالترتيب التالى[٢]:

أ ـ السلام الدائم العادل.

ب ـ اتفاقية كامب ديفيد.

جـ ـ معاهدة السلام مع مصر.

د ـ توحيد الصف العربى.

هـ ـ مصر والعالم العربى والإسلامى.

و ـ القضية الفلسطينية.

---

(١) برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١.

(٢) برنامج حزب الوفد الانتخابى لعام ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ٣.

ز ـ التكامل المصرى السودانى .

ح ـ العلاقات المصرية الأفريقية .

ط ـ الحياد وعدم الانحياز .

ى ـ الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة .

ويتضح إذن أن هناك أولوية مطلقة فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى وإن كانت كل الأولويات قد سبقت فى الترتيب القضية الفلسطينية التى جاء ترتيبها فى المركز السادس ضمن عشر أولويات، إلا أن البنود الخمسة الأولى كلها متعلقة مباشرة وبصورة غير مباشرة لهذه القضية التى هى فى حقيقة الأمر ـ كما يرى الوفد ـ جوهر النزاع العربى الإسرائيلى من حيث المكانة والأهمية .

ومن ثم فإنه يتضح، وجود تباين بين حزبى الأحرار والوفد . حيث إن **الأول** يرى أن هناك ما هو أعم وأشمل ويتمثل فى تأييد ودعم الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية والالتزام بمقرراتها، ثم الانتقال إلى ما هو أخص وتال، ويتمثل فى القضية الفلسطينية والأرض المحتلة . أما **حزب الوفد** فإنه يرى أن بداية حركة السياسة الخارجية هى قضية السلام الدائم والعادل بصفة عامة تليها بعض أوجه الحركة فى إطار هذا البند الأول حتى يصل للقضية الفلسطينية بحسبانها أساس النزاع كله .

٢ ـ آليات حل الصراع مع إسرائيل

يرى **حزب الأحرار**، أن احترام ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ مقرراته، وقرارات هذه المنظمة العالمية، هما السبيل لحل القضية القومية، واسترداد الأراضى العربية المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولته على أرضه[1] .

أما **حزب الوفد** فإنه يطرح رؤى مختلفة إزاء حل هذا الصراع وإدارته والتعامل معه . فإزاء الإصرار الإسرائيلى على الاحتفاظ بأكبر قوة عسكرية فى مواجهة العرب، فإن مصر والعالم العربى عليهم مجابهة ذلك عن طريق قوة عسكرية رادعة تكون من

(١) برنامج حزب الأحرار، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١ .

شأنها الحفاظ على السلام، وتحقيق الاستقرار، وردع إسرائيل عن سياستها التوسعية. وإزاء الاعتداءات الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، وإقدامها على غزو لبنان، والإقدام على ضم القدس العربية وهضبة الجولان السورية، والإعلان عن عَدِّ القدس عاصمة لها بالمخالفة لجميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن حزب الوفد يرى أن اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها، وغير ذات موضوع[1]. وفى هذا، فإن حزب الوفد يختلف مع الحكومة المصرية وحزبها الحاكم فى مدى أهمية كامب ديفيد. حيث يقتنع حزب الوفد بأن هذه التصرفات الإسرائيلية هى انتهاك صريح لهذه الاتفاقية، إلا أن الحزب قد أعلن تأييده للسياسة الحكيمة التى أعلنها رئيس الجمهورية بعدم عودة السفير المصرى إلى تل أبيب قبل أن تنسحب إسرائيل من لبنان، وتعود إلى المفاوضات الخاصة بـ «طابا» وتحقيق الحكم الذاتى الكامل لشعب فلسطين العربى فى الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

كما يرى الحزب أن معاهدة السلام مع إسرائيل لا تنتقص من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة. ولتحقيق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية والعربية، فإن على الأمة العربية تسخير قدراتها على اختلاف أنواعها للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف الكبرى التى يقرها القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة[3].

وفى حديث لرئيس حزب الوفد حول تصوره لحل القضية الفلسطينية قال: «باعتبار أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم، فإن على العرب أن يدعموهم. وإذا كان الجلاء عن سيناء ممكنًا فى ظل صلح منفرد، فإننا - فى الوفد - نؤيد موقف الحكومة المصرية فى رفض التخلى عن الفلسطينيين، وفى رفض الصلح المنفرد أو الحل الجزئى[4].

وإزاء التطورات الحديثة منذ تصعيد «نتنياهو» للتصرفات السلبية إزاء عملية السلام، فإن الوفد، قد حرص على إدانة هذه السياسات التوسعية الاستيطانية لإسرائيل،

---

(١) برنامج حزب الوفد الانتخابى، مرجع سابق، ص٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣.

(٣) برنامج حزب الوفد، المرجع السابق، ص٣.

(٤) حديث لفؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد)، مرجع سابق، ص ٩٥.

وعدّها تمثل استهتاراً بالمواثيق الدولية وإخلالاً باتفاقيات السلام، وأن الولايات المتحدة تمثل غطاء الشجاعة الإسرائيلية إزاء ما تقوم به من تصرفات وهو ما يستحق الإدانة للموقف الأمريكى نفسه، وإزاء ذلك فإن الوفد يرى ضرورة الجمع بين الوسائل الديبلوماسية، والأساليب العملية. وتتمثل الأخيرة فى ضرورة إعادة النظر فى التطبيع مع إسرائيل، وإعلان موقف عربى حاسم ضد أمريكا لإشعارها بأن مصالحها أصبحت محل تهديد نتيجة المساندة غير المسوغة لتصرفات إسرائيل، ودعم أبطال الانتفاضة وشباب الحجارة داخل الأرض العربية المحتلة ضد إسرائيل وتقدير أن المشاركة الشعبية عنصر حاسم فى تغيير المعادلة[1]. أما الإجراءات الديبلوماسية فتتمثل فى السعى نحو دول العالم وحكمائه بإقناعهم بحرص الدول العربية على عدم ذبح السلام على عكس إسرائيل، ودعم قيادة مصر لتيار الرفض ضد إسرائيل انطلاقًا من قيادتها للأمة العربية، وأن هذا يستدعى ضرورة الدعوة لعقد القمة العربية لردع إسرائيل[2].

وفى اجتماع رسمى للهيئة العليا للوفد فى ١٠ / ٤ / ١٩٩٧م، تمت مناقشة عدة موضوعات تتعلق بتطورات الأوضاع فى قضية فلسطين، وسياسات إسرائيل الاستيطانية، وتهويد القدس العربية. وأكد المجتمعون على التنديد بالانتهاكات الإسرائيلية لمعاهدات السلام، والتى من شأنها إعادة التوتر إلى المنطقة، وطعن مسيرة عملية السلام، وأمن واستقرار الشرق الأوسط. وطالب المجتمعون باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة التعنت الإسرائيلى تتمثل فى تجميد التطبيع فى المجالات الاقتصادية والزراعية بوصفها خطوة أولى يمكن أن تتبعها خطوات أخرى إذا استمرت حكومتها فى تهديد السلام وسياسة الاستيطان فى الأراضى العربية.

وعَدَّت الهيئة المجتمعة أن توصية الجامعة العربية بوقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل وأيضًا قرار عدم الانحياز فى هذا الشأن، يمثلان الحد الأدنى من السياسة التى يجب اتباعها مع إسرائيل حتى لا تؤدى سياستها إلى تدمير عملية السلام ومسيرتها[3].

(١) جريدة الوفد فى ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١.
(٢) جريدة الوفد فى ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م، ص١.
(٣) جريدة الوفد فى ١٢ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١.

كما أن الوفد قد أيّد القرار الذى اتخذه رجال الأعمال المصريون بتجميد نشاطهم فى إسرائيل ووقف المشروعات المشتركة التى سبق أن اتفقوا على إقامتها داخل إسرائيل. وذلك بحسبانها أن هذا القرار يأتى استجابة للرفض الشعبى الذى أكده شعب مصر برفضه استمرار سياسة التطبيع، وذلك إلى أن تعود حكومة إسرائيل إلى رشدها واحترام اتفاقيات السلام واحترام المشاعر العربية وحقوق الفلسطينيين، ووقف عمليات تهويد القدس العربية[1].

كما أعلن حزب الوفد أيضًا تأييده للرئيس مبارك فى إعلانه بأن رئيس وزراء إسرائيل يقود الشرق الأوسط إلى وضع خطير، ونجح فى تخويف العالم أجمع، وأن مسيرة السلام تواجه اليوم أسوأ وضع منذ عام ١٩٧٧م. ولذلك فإنه من الضرورى توقع الانفجار، وإعداد العدة، وعدم انتظار المساندة من أحد، وبخاصة أن الولايات المتحدة التى يتم انتظار العمل الإيجابى منها، فإنها تميل وتنحاز انحيازًا مطلقًا نحو إسرائيل[2].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الوفد يطرح آليات عملية لمواجهة هذا التصرف السلبى من جانب إسرائيل، فضلاً عما يطرحه من ضرورة النهج الدبلوماسى، مع الاستعداد لأى انفجارات للموقف تهدد عملية السلام كلها، وهو ما يتطلب إعداد العدة دون الاعتماد على أحد لمواجهة إسرائيل بتصرفاتها العدوانية والاستفزازية للعرب جميعًا.

* * *

(٢) جريدة الوفد، ٦ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١.

(٣) جمال بدوى، «بوادر الانفجار»، جريدة الوفد، ٣ / ٤ / ١٩٩٧م. ص١.

المبحث الثانى

قوى التيار اليسارى

يعد الحزبان اللذان يقعان على يسار النظام الحاكم، هما: حزب التجمع الوطنى التقدمى، والحزب الديمقراطى الناصرى. فحزب التجمع هو أحد الأحزاب الثلاثة الأولى فى تجربة التعدد الحزبى الحديثة التى بدأت بعام ١٩٧٦م، كما سبقت الإشارة، بحسبانه الحزب الذى يمثل قوى اليسار وتياراته المختلفة. أما الحزب الديمقراطى الناصرى، فإنه يمثل التعبير عن التيار الناصرى أو لسان حال تجربة عبد الناصر فى سياق الظروف والمستجدات فى الثمانينيات والتسعينيات، أو مرحلة ما بعد وفاة عبد الناصر. وفى ضوء تحليل علاقة هذين الحزبين بقضية السلام، فإنه يمكن تناول ذلك فى إطار القضايا الأساسية لهذه العملية على النحو التالى:

١ـ طبيعة الصراع مع إسرائيل

يرى **حزب التجمع** فى برنامجه الرئيسى، أن الصراع مع إسرائيل هو معركة مستمرة مع التسلط الاستعمارى الصهيونى، وأن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة، وأن حرب أكتوبر أكدت أن التضامن العربى هو السلاح الأول سياسيّا واقتصاديّا وعسكريّا، وأن دعم القوى التقدمية العالمية هو السلاح الثانى، كما أن حرب البترول كانت بمثابة بداية معركة مهمة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى[١].

أما فى الوثيقة الانتخابية (البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب علم ١٩٨٤م)، فقد تضمنت الإشارة إلى النضال العربى والفلسطينى ضد إسرائيل، حيث إن اتفاقيات كامب ديفيد أدت إلى تحول أوضاع المنطقة، مما أدى إلى خلل استراتيجى خطير فى

---

(١) برنامج حزب التجمع الوطنى الوحدوى، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٨، ٢٩.

معادلة الصراع العربى الإسرائيلى، لصالح إسرائيل، وذلك بتنصيب أمريكا ـ خصم العرب ـ حكمًا فى تسوية الصراع، بينما تم حجب الدور السوفييتى فى تأييد ودعم الأمة العربية فى معارك الحرب والسلام، كما أنها فكت الحصار الذى يضربه الرأى العام العالمى حول إسرائيل، فضلاً عن أنها أطلقت بذلك كلمة العنان لقدرة إسرائيل على مواصلة العدوان والضم والاستيطان[1].

وفى البرنامج الانتخابى العام للحزب بعنوان «التغيير بإرادة الجماهير»، بوصفه إطاراً لحركة الحزب فى انتخابات البرلمان لعام ١٩٩٥م، ورد الربط بين افتقاد التضامن العربى واختلال ميزان القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل، وأنه قد استهدف التفكيك العربى لاستثماره فى ضمان دور قيادى لإسرائيل، ذى تأثير متزايد ونفوذ بلا حدود على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية وأنه يتم صياغة نظام إقليمى جديد شرق أوسطى، على أنقاض النظام الإقليمى العربى، ولذلك فإن أولوية التنسيق العربى هى الإطار لمواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية حماية للمصالح العربية المشتركة[2].

أى أن المسألة تتجاوز النطاق الأرضى المحدود بين العرب وإسرائيل، إلى نطاق الصراع الشامل الذى يضم الوطن العربى كله وتهديد مصالحه إزاء الوجود الإسرائيلى والمخططات الأمريكية التى تستهدف الإضرار بالعرب عمومًا.

وبالإشارة إلى بعض الكتّاب الراديكاليين، فإن هناك اتساقًا بين مضمون وثائق حزب التجمع السابق الإشارة إليها، وكثير من كتابات هؤلاء. حيث يشير **حلمى شعراوى** فى مقال له، بعنوانه: «لا سلام بدون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية»، إلى أن الحوار الحالى، وما يستتبعه من إجراءات للتطبيع، لا يمثل إلا تطويعًا للجانب العربى وهيمنة للحلول الإسرائيلية. بل إن هذا الحوار وما يطرحه أصحابه من سلام هش، لا يمثل إلا محاولة كى يستبدل بالحل الشامل والجذرى للصراع العربى الصهيونى، رغبات محدودة، وحوار غير ذى جدوى حقيقية، ويركز على أن الصهيونية التى يمثلها نتنياهو رهن عنصرية فاشية توسعية، وما لم تقم الدولة الفلسطينية العلمانية، فإنه لا استقرار أو سلام[3].

---

(١) وثيقة البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع بعنوان: «برنامجنا لإنقاذ مصر»، ١٩٨٤م، ص ٨١، ٨٢.

(٢) البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع بعنوان: «التغيير بإرادة الجماهير»، أكتوبر ١٩٩٥م، ص٣٢.

(٣) حلمى شعراوى، «لا سلام بدون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية» جريدة الأهالى، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م.

على حين يشير الكاتب **محمد سيد أحمد**، فى عدة مقالات، يشير فيها إلى أن طبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل فى طريقها إلى التصفية لا إلى التسوية[١]. كما أن د. **إبراهيم سعد الدين**، فى عدة مقالات له يشير إلى أننا أمام تسوية سلمية مفروضة تعبر عن اختلال توازن القوى القائم بالفعل بين الطرفين العربى والإسرائيلى. وأن الصراع يدور بين طرف يريد أن يتسيد ويهيمن، وبين طرف لا يذهب إلى كسر هذا الوضع، مما يخلق تسويات غير متكافئة لتوازن مفقود بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، وبمساندة أمريكية كاملة[٢].

كذلك فقد أشار الكاتب **محمد عودة**، فى إحدى مقالاته، إلى أن السلام لا يتحقق فى صراع كالصراع العربى الإسرائيلى، إلا على أساس موازين قوى دقيقة. حيث إنه عندما يقتنع العدو الإسرائيلى، بأنه لا يحقق شيئًا بالحرب يمكنه قبول السلام الذى لا بديل له. فالسلام لا بد أن يستند إلى قاعدة استراتيجية متكافئة تتناسب مع طبيعة الصراع[٣].

كما أن الكاتب **ماجد الكيالى**، يشير إلى أن مسألة حسم الصراع بين العرب وإسرائيل، تتوقف على مدى استعداد إسرائيل للتطبيع مع ذاتها، أى بمدى تحولها إلى دولة لمواطنيها، وإلغاء طابعها العنصرى وتخليها عن دورها السياسى ـ الوظيفى فى المنطقة، وهو ما لم تحسمه إسرائيل داخليًا حتى الآن، وبالتالى يظل الصراع قائمًا، والتطبيع فرضية غير مقبولة[٤].

وهكذا يتضح أن رؤية الاتجاه الراديكالى على مستوى «التجمع»، لم تشر صراحة وبشكل مباشر ـ من خلال ما أتيح لنا ـ إلى مضمون الصراع العربى الإسرائيلى وطبيعته، إلا أنه صراع بين أصحاب أرض، وبين عدو صهيونى إرهابى توسعى، يرغب فى السيطرة على حقوق الآخرين، ولا يعترف هذا العدو، بحقوق الشعب الفلسطينى

---

(١) من هذه المقالات: محمد سيد أحمد، «تسوية.. أم تصفية»؟، الأهرام ١٧ / ٤ / ١٩٩٧، و(٣) مقالات بعنوان: «حوار لا يكون تطبيعا»!! الأهالى، ١٢ / ٣، ١٩ / ٣، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٢) د. إبراهيم سعد الدين، «لم يعد هناك مجال لخداع النفس»، الأهالى، ١٦ / ٤ / ١٩٩٧م.
وأيضًا: «التسوية السلمية واستمرار الصراع»، الأهالى، ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٣) محمد عودة، «لمن توجه المدافع..»، الأهالى، ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٤) ماجد الكيالى، «المثقف العربى ومسألة التسوية»، الحياة، ٢٩ / ٣ / ١٩٩٧م.

فى الوجود وفى إقامة دولته الحرة المستقلة. ويربط كثيرون ممن كتبوا فى هذا الحزب وصحيفته أو على صفحات صحف أخرى، بين إمكانية انتهاء أو استيعاب هذا الصراع بل والمواجهة الفعلية للعدو الصهيونى، وبين ضرورة التضامن العربى. أى أن حسم هذا الصراع لصالح العرب، يشترط ضرورة التنسيق العربى، وخلق قاعدة استراتيجية متكافئة مع العدو، وبدون ذلك فإن ما يتم هو سلام هش، ومعاهدات غير متكافئة.

أما **الحزب الناصرى**، فإنه يرفض رفع شعار أن ما بيننا وبين إسرائيل هو مجرد حاجز نفسى حطمته اتفاقيات كامب ديفيد. حيث إن إسرائيل هى العدو الحقيقى، ويرفض هيمنتها أو التطبيع معها، أو حتى مجرد تفوقها على العرب. كما يرفض التعبئة المصرية للعرب للإقدام على الصلح مع إسرائيل، وينظر الحزب الناصرى إلى «اتفاقية غزة / أريحا» على أنها تضع الشعب الفلسطينى داخل معتقل تحرسه إسرائيل! وتأتى هذه النظرة الناصرية فى إطار الحديث عن صراع عربى صهيونى، متعدد المستويات ويقوم على البعد الحضارى أكثر من مجرد مواجهة عسكرية أو معركة سلام قائمة على عدم التكافؤ[1].

وتعبيراً عن اتجاه الحزب الناصرى من خلال ما أسفر عنه المؤتمر القومى العربى السابع الذى انعقد فى الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ١٩ ـ ٢١ مارس ١٩٩٧م، فإن المؤتمر يرى أن الصراع العربى الإسرائيلى هو صراع وجود، وليس نزاع حدود، وهذا ما يتطلب ضرورة إحداث نقلة نوعية فى التعامل العربى مع هذا الصراع[2]. وقد أكد كثيرون على هذه المعانى من الكتاب الناصريين ومنهم، الكاتب عبد الله إمام[3]، ومحمود المراغى[4]، وضياء الدين داود (الأمين العام للحزب

---

(١) البرنامج الانتخابى للحزب الناصرى: «من أجل مجتمع العزة والكرامة»، جريدة العربى، ٣٠/ ١/ ١٩٩٥م، وأيضاً ٢/ ١١/ ١٩٩٥م.

(٢) عرض لمقررات المؤتمر القومى العربى السابع (١٩ ـ ٢١ مارس / ٩٧ بالدار البيضاء) جريدة العربى، ٢٨/ ٣/ ١٩٩٧م.

(٣) عبد الله إمام، «دموع صاحب الجلالة»، العربى ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧م.

(٤) محمود المراغى، مصر وحجة باطلة. العربى، ١٤/ ٤/ ١٩٩٧م، وأيضاً: بعيداً عن ضجة القدس، من يضرب إسرائيل؟!، العربى ٣١/ ٣/ ١٩٩٧م، وكذلك: «قولوا لا» مرة واحدة، العربى، ١٢/ ٥/ ١٩٩٧م.

الناصرى)[1]، وجلال عارف[2]، ومصطفى بكرى[3]، وأمين هويدى[4].

وهكذا يتضح أن الحزب الناصرى يرى أن الصراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع عربى صهيونى، وهو صراع وجود، وليس مجرد نزاعات على أراض محتلة. أى أنه صراع حضارى متعدد المستويات، صراع قائم على إما أن تكون مستقلاً استقلالاً كاملاً، أو تابعًا تبعية مطلقة سواء لإسرائيل فى ظل الشرق أوسطية، أو سواء للولايات المتحدة بوصفها القوة العالمية المهيمنة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى، واختزاله فى دولة روسيا التى أضحت جزءاً من تطور غربى.

٢ـ أولوية الصراع فى السياسة الخارجية

يمثل الصراع العربى الإسرائيلى أولوية قصوى وواضحة فى تصور حزب التجمع وكذا **الحزب الناصرى**. حيث يرى كلاهما المسألة وجميع المتغيرات المرتبطة بها، تدور فى إطار حركة هذا الصراع، وأن تتبع تطورات كل من طرفى الصراع (العرب وإسرائيل) هو الذى يقود إلى فهم لكيفية التعامل معه.

فعلى حين يرى **حزب التجمع** فى وثائقه المختلفة، حين يبدأ حديثه عن السياسة الخارجية، فإنه يبدأ على الفور فى الصراع العربى الإسرائيلى، والسعى نحو تحرير الأرض المحتلة فى عام ١٩٦٧، وحسبان أن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة. فضلاً عن حسبانه لاتفاقيات كامب ديفيد نقطة تحول فى أوضاع المنطقة أدت إلى خلل استراتيجى لصالح إسرائيل الذى أطلق لها العنان فى مواصلة العدوان والضم والاستيطان. وفى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية فإن الحزب يرى أولوية الاهتمام بالصراع فى ضوء محاولة استثمار التفكيك العربى واختلال ميزان

---

(١) ضياء الدين داود، «نواجه بالجماهير الوقاحة الصهيونية»، العربى، ٧/ ٤/ ١٩٩٧م.

(٢) جلال عارف، «بين سلام الجرافات وسلام البوتاجاز، أحاديث الجهاد لا تكفى» العربى، ٣١/ ٣/ ١٩٩٧م.

(٣) مصطفى بكرى «إنهاء الحرب»!! الأسبوع، ١٤/ ٤/ ١٩٩٧م.

(٤) أمين هويدى، «الصراع العربى الإسرائيلى بين الكراكات والطلقات والبيانات»، الأهرام، ٢١/ ٤/ ١٩٩٧م.

القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل لإعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن لإسرائيل دوراً قياديًا متزايد التأثير والنفوذ على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية. وقد وردت هذه الإشارات فى بداية الحديث عن السياسة الخارجية والعربية[١].

كذلك فإن **الحزب الناصرى** يولى الصراع العربى الإسرائيلى، أولوية محورية، إلى الحد الذى يراه مؤثراً على تطورات الأوضاع الداخلية. حيث إن إغفال الأولوية لهذا الصراع، والتعامل مع بعض المعطيات المطروحة على الساحة من شأنها تطويع الداخل والجماهير العربية، وتغيير منظومة القيم المضادة، لإسرائيل بحسبانها كيانًا صهيونيًا، ولذلك فإن الحزب يرفض الخطاب الحكومى والرسمى الذى يسعى للتطبيع، وتطويع الأنظمة العربية لصالح إسرائيل والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية. فالصراع العربى الصهيونى، كما يرى هذا الحزب يعدّ هو محور التفاعلات فى المنطقة العربية وعلاقات أطرافها بالنظام الدولى، ومن ثم فإنه يمثل أولوية قصوى فى هذا الصدد[٢].

٣ـ آليات التعامل مع الصراع

ينطلق اليسار فى تصوره لآليات التعامل مع الصراع وكيفية حله، من استمرارية هذا الصراع لتعدد مستوياته. ويلاحظ أن هناك ثوابت أساسية فى التعامل مع الصراع، وهناك بعض المتغيرات وفقًا للظروف والمستجدات.

فحزب التجمع فى أولى وثائقه (برنامج الحزب)، يشير إلى الآلية الملائمة للتعامل مع هذا الصراع وتتمثل فى السعى لتكوين جبهة عربية تضم مختلف القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التى تؤمن بالنضال العربى فى مساره التحررى التقدمى الاشتراكى والساعى إلى الوحدة[٣]. فالإطار الأوسع للتعامل مع هذا الصراع يتمثل فى تحقيق التضامن العربى بوصفه سلاحًا أولاً، ودعم القوى التقدمية العالمية هو

---

(١) برنامج حزب التجمع الوطنى، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩، وبرنامج «إنقاذ مصر لعام ١٩٨٤»، مرجع سابق، ص ٨١ : ٨٨، وأيضًا: البرنامج الانتخابى للحزب «التغيير بإرادة الجماهير لعام ١٩٩٥»، ص٣٢: ٣٤.

(٢) وثائق الحزب الناصرى، مرجع سابق.

(٣) برنامج حزب التجمع، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩.

السلاح الثانى، أما البترول وتوظيفه سلاحًا هو بمثابة السلاح الثالث ويعكس معركة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى[1].

وفى وثيقة ثانية وهى البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٤م، أشار إلى دور مصر فى تحمل مسئولية التعامل مع هذا الصراع، وذلك بإسقاط كامب ديفيد، وما يستتبع ذلك من التخلى عن أباطيل التطابق الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ووقف تصدير البترول المصرى إلى إسرائيل والتصدى الحازم لأخطار التسلل الصهيونى إلى فكر ووجدان الشعب المصرى، ومقاومة كل محاولة تجعل من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الحكومة المصرية وإسرائيل قيداً على حرية الإرادة الوطنية فى الداخل والخارج. فضلاً عن ضرورة النضال من أجل تصحيح توازن القوى بالمنطقة الذى اختل لصالح إسرائيل، والحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد إلى باقى أجزاء الوطن العربى، والوقوف بجانب دولة لبنان فى مواجهتها لإسرائيل، وكذا التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطينى فى استخدام أشكال كافة النضال وحقه فى تقرير وإقامة دولته المستقلة بقيادة المنظمة[2].

أما البرنامج الانتخابى لعام ١٩٩٥م، فقد أشار إلى كيفية التعامل مع هذا الصراع، وتتمثل فى ضرورة قيام مصر بدور فعّال وفورى لتجاوز الحروب والصراعات العربية/ العربية، واستعادة التضامن العربى، وتهيئة الأساس الكافى لاستئناف العمل العربى المشترك لإقامة تكتل اقتصادى عربى تأكيداً لمبدإ الاعتماد الجماعى العربى على النفس، وردّا على مخططات السوق الشرق أوسطية، وذلك فى إطار أولوية التنسيق العربى فى مواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية حماية للمصالح العربية المشتركة، بالإضافة إلى تصفية الآثار المدمرة لكامب ديفيد، ورفض التطبيع مع إسرائيل، ودعوة الشعب لمقاطعة إسرائيل اقتصاديّا وثقافيّا إلى أن تعلن جميع الحقائق المتعلقة بجريمة قتل الأسرى المصريين، وكذا تحقيق سلام عادل وشامل فى المنطقة أساسه حق الشعب الفلسطينى فى قيام دولته، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والسيطرة عليها والتصدى للمحاولات الإجرامية التى تستهدف العدوان عليها. كما يشير البرنامج إلى

---

(١) المرجع السابق.

(٢) البرنامج الانتخابى لحزب التجمع لعام ١٩٨٤م، مرجع سابق.

المطالبة بمحاكمة دولية لمجرمى الحرب الصهاينة الذين قتلوا الأسرى المصريين، وإنهاء الأوضاع التى تنتقص من سيادة مصر على سيناء، ورفض توصيل مياه ترعة السلام إلى إسرائيل[١].

وفى ضوء الظروف التى استجدت خلال الأشهر الماضية، وإظهار إسرائيل فى عهد نتنياهو لسياستها الاستيطانية الاستفزازية، وبخاصة ما يتعلق بالقدس وإنشائها لمستوطنة أبو غنيم، فإن تتبع كتابات وآراء جريدة الحزب، يكشف عن المعارضة الواضحة لاستمرار التطبيع، والدعوة إلى مواجهة العنف الإسرائيلى من خلال تدعيم الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل[٢].

بينما يدعو **حلمى شعراوى** إلى رفض التطبيع، وأن جهد المثقف الحقيقى يجب أن يتركز فى الدعوة للدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى من دون صهيونية وعنصرية نتنياهو الفاشية[٣].

كما يطرح د. إبراهيم سعد الدين، أنه لكسر هذه التسويات غير المتكافئة، فإن السعى العربى لاحتواء إسرائيل ومنعها من التوسع أو الهيمنة، لا يكون بالمواجهة العسكرية مع إسرائيل، أو بالحصار الاقتصادى، وإنما بتحقيق تقدم المجتمعات العربية وتحصينها من إمكانات الاختراق. وأن التقدم المطلوب للعرب هو تقدم مجتمعى شامل بما فى ذلك من بناء قاعدة علمية وتكنولوچية مستقلة، وأن الوسيلة لتحقيق ذلك هى تكتيل الجهود العربية لتحقيق نهضة عربية وتنمية تكاملية، بما يؤدى إلى اتحاد فيدرالى عربى قائم على التقدم الاقتصادى، وتوافر الديمقراطية، والعدل الاجتماعى[٤].

أما الكاتب **محمد عودة**، فيطرح فكرة أن السلام لا يتحقق إلا فى ظل موازين قوى دقيقة، وأن إشعار إسرائيل بأن ما لا يتحقق بالحرب يمكن قبوله بالسلام الذى لا بديل له. ويطالب لذلك، بشحذ كل القوى وتعبئتها على الأصعدة كافة، ليس من أجل

---

(١) البرنامج الانتخابى لحزب التجمع لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) رأى الأهالى، ٢٦/٣/١٩٩٧م.

(٣) حلمى شعراوى، «لا سلام بدون دولة فلسطينية»، مرجع سابق.

(٤) د. إبراهيم سعد الدين «التسوية السلمية واستمرار الصراع»، مرجع سابق.

الحرب، ولكن لإقناع إسرائيل أنه لا سبيل سوى السلام. ودعا إلى إجراء عملى بإعلان المقاطعة الشعبية الشاملة لكل ما هو أمريكى ولمدة أسبوع[1].

أما الكاتب **صلاح الدين حافظ**، فدعا إلى التركيز على الحركة الشعبية، وتدعيم الانتفاضة الفلسطينية، وضرورة عقد القمة العربية بحسبانها مسألة ملحة، وهو ما يستلزم إعادة تجميع بعض عناصر القوة العربية، لكى تبنى من جديد مقاومة شرعية وقوية فى مواجهة إسرائيل الهائجة، وأشار إلى أهمية وقف التطبيع مشيداً بالدول التى انخرطت فى علاقات تسوية سابقة، وأوقفت التطبيع، خاصة دول الخليج[2].

ووصل أمر اختلاف هذا الحزب مع الحزب الحاكم بشكل واضح، عندما استقبل الرئيس مبارك نتنياهو فى شرم الشيخ فى ٢٧ / ٥ / ١٩٩٧م، حيث كتبت الأهالى رافضة ذلك اللقاء، بوصفه لقاء بلا ثمن فضلاً عن أن هذا الموقف كشف عن التوجه الرافض من جانب حزب التجمع لعمليات التطبيع، والتمسك بالدعوة لعدم الهرولة نحو إسرائيل، وطالب بالهرولة فقط نحو أساليب أخرى تساعد فى استرداد الأرض والحقوق العربية[3].

وهكذا يتضح أن حزب التجمع يحدد آليات التعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى، ومن منطلق الرؤية الشاملة لطبيعته وحركة هذا الصراع، ولذا فإن الطرح الذى يقدمه يأتى فى سياق هذا الفهم، بالإضافة إلى طرح مجموعة من الآليات تتمثل فى مجموعة إجراءات كوقف التطبيع وخلافه. فضلاً عن أن هذه الرؤية تتعارض كلياً مع سياسة الحزب الوطنى الحاكم.

أما الحزب الناصرى: فقد أكد الحزب على تدعيم كل ما هو عملى، ودون الاكتفاء بالمساندة النظرية، ويأتى ذلك فى سياق استيعابهم لحتمية الصراع واستمراريته بين العرب وإسرائيل، وهنا فإنهم يتشابهون أو يلتقون مع كثير من أفكار حزب التجمع.

فالمؤتمر القومى العربى الذى انعقد فى مارس ١٩٩٧م، طرح عدة آليات، فى ضوء

---

(١) محمد عودة، «لمن توجه المدافع»، مرجع سابق.

(٢) صلاح الدين حافظ، «من منبر الأزهر إلى منبر القمة»، مرجع سابق.

(٣) رأى الأهالى، «شرم الشيخ.. لقاء بلا ثمن»، ٢٨ / ٥ / ١٩٩٧م.

الظروف التى استجدت، وهى: وضرورة عقد مؤتمر عالمى لبحث حق العودة، وتقرير المصير للشعب الفلسطينى، مع وقف التفاوض مع الكيان الصهيونى، وإلغاء إجراءات التطبيع التى اتخذتها بعض الدول العربية، وتفعيل المقاطعة الشعبية لإسرائيل وتطويرها، ودعم المقاومة المشروعة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال الصهيونى، ورفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية وتقديم الدعم المعنوى والمادى لصمود الشعب الفلسطينى فى القدس، وأخيرًا الدعوة لعقد قمة عربية طارئة بحضور جميع الدول العربية دون استثناء[1].

ويتضح من خلال هذه المقررات مدى التعارض للاتجاه القومى للسياسات التى يتم تنفيذها على المستوى المصرى والعربى. فهذا الاتجاه يحمل رفضًا للتفاوض حاليًا، ورفضًا لإجراءات التطبيع مع إسرائيل ثم دعوة إلى كثير من الإجراءات التى تسهم فى دعم المفاوض العربى. **وفى كلمة لأمين عام الحزب الناصرى (ضياء الدين داود)، فقد** علق على قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب، بأنها لا تفى بمستوى الطموح الجماهيرى العربى. وأكد على أن حركة الأحزاب والقوى السياسية والعربية والمصرية، **ستقود إلى إحداث التغييرات فى** المواقف الرسمية وكذا فى التطبيق العملى. وطالب إلى جانب **ذلك بدعم الانتفاضة الفلسطينية**، مع إعادة النظر فى العلاقات الخاصة مع أمريكا والدعوة إلى سرعة انعقاد القمة العربية[2].

وقد رفض **محمود المراغى** فى إحدى مقالاته، الحجة التى تبديها مصر للتخلف عن تنفيذ قرارات الجامعة العربية بمقاطعة إسرائيل؛ لأن هذا يفقد القرار والمقاطعة جدواهما وقوتهما، ويعطى المسوِّغ للمترددين بالتخلف عن السير فى هذا الطريق، كما أكد أيضًا على أن سلاح المقاطعة التجارية يحدث فعالية كبيرة، ويجبر إسرائيل على التراجع لما يصيب الاقتصاد الإسرائيلى بالاهتزاز[3]. كما يرفض «المراغى» أيضًا عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادى فى نوفمبر القادم، تأكيدًا لقرارات الجامعة بالمقاطعة، مع حسبان

---

(١) المؤتمر القومى العربى السابع، مرجع سابق.

(٢) كلمة «ضياء الدين داود»، جريدة العربى، مرجع سابق.

(٣) محمود المراغى، «مصر وحجة باطلة» العربى، ١٤ / ٤ / ١٩٩٧م، ص٥.

ضرورة «أن نقول لا . . مرة واحدة . . لكى نكتسب احترام العالم وشعوبنا العربية»[١].

ويشير **جلال عارف** إلى أهمية تصعيد الدعوة إلى الجهاد ضد الصهاينة، وذلك بتصعيد ودعم الانتفاضة الثانية ضد إسرائيل لإجبارها على إرجاع الحقوق العربية[٢].

كما يشير **مصطفى بكرى** إلى أهمية لغة التشدد، ولذلك فهو يرفض سياسة الليونة المتبعة من الحكومة المصرية والحكومات العربية، بالإضافة إلى ضرورة طرد السفير الصهيونى، وسحب سفيرنا المصرى مما يشعل الشارع العربى[٣]. أما السيد/ **أمين هويدى**، فإنه يدعو إلى عقد مؤتمر عالمى فى چينيڤ يكون هدفه الحد من استخدام الكراكات وتنظيم عملها، وفرض حظر على استخدام الڤيتو، على أن يعطى أسبقية على مؤتمرات حظر إنتاج الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشاملة؛ لأن ترك الكراكات فى عملها، يؤدى إلى تغيير الأرض جغرافيّا وعسكريّا وديموغرافيّا، وهذا أخطر ما فى الأمر[٤].

كذلك فإنه فى سياق فهم الحزب لعملية الصراع العربى الإسرائيلى، ومواقفه، فإن الحزب اعترض على استقبال مصر ورئيسها لنتنياهو (رئيس وزراء إسرائيل) فى شرم الشيخ - فى أواخر مايو ١٩٩٧م - وذلك استنادًا لموقف الحزب المعارض أساسًا لما تسمى بمساعى السلام، واتفاقيات السلام منذ كامب ديڤيد حتى الآن. والحزب الناصرى يدعو إزاء هذا التصرف - والذى يعترض عليه - إلى ضرورة الالتزام بالرأى الشعبى الواضح الداعى لوقف كل العلاقات مع العدو الصهيونى وإعمال قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والمؤتمر الإسلامى، كما يدعو الحكومة المصرية إلى العمل والالتزام بوصفها الطرف الأصيل، كما يدعوها ومعها الحكومات العربية إلى إعادة النظر بشكل كامل فى مجمل السياسات تحت راية ما يسمى بالسلام، وأن تضع فى اعتبارها أى

---

(١) محمود المراغى، «قولوا لا مرة واحدة»، العربى، ١٢ / ٥ / ١٩٩٧م، ص٥.

(٢) جلال عارف، «بين سلام الجرافات وسلام البوتاجاز»، أحاديث الجهاد لا تكفى، العربى، ٣١/ ٣/ ١٩٩٧م.

(٣) مصطفى بكرى، «إنهاء الحرب»، مرجع سابق.

(٤) أمين هويدى، مرجع سابق.

سلام تسعى إليه، ومع أى كيان. وذلك فى إطار التساؤل: وهل يمكن تصور سلام مع كيان عنصرى استعمارى استيطانى أيّا كان حجمه، يحتل الأرض العربية ويسعى للمزيد، ويدوس على الحقوق والكرامة العربية؟[1]

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الحزب الناصرى يجمع بين الالتزام العقائدى فى رؤيته لطبيعة الصراع مع إسرائيل وأولويته وبحسبانه محور حركة التفاعلات الإقليمية والدولية، وبين الإجراءات العملية القائمة على فكرة الجهاد والاستعداد للحرب والتكافؤ بحسبانها قاعدة التفاوض وأساس عملية السلام.

***

(١) محمود المراغى، «قولوا لا مرة واحدة»، العربى، ١٢ / ٥ / ١٩٩٧م، ص٥.

المبحث الثالث

قوى التيار الإسلامى

يمكن التركيز على حزب العمل بحسبانه ممثلاً للتيار الإسلامى، فضلاً عن الإشارة إلى عدد من الكتّاب الإسلاميين فى الصحف القومية أو الحزبية.

ويمكن تحديد توجهات هذا التيار من خلال تحليل النقاط التالية:

١ـ طبيعة الصراع مع إسرائيل

يوضح برنامج الحزب الأساسى (العمل الاشتراكى)، أن التعامل مع إسرائيل يتطلب وضع المحاذير العسكرية والاقتصادية والتى تتطلب بدورها اليقظة الدائمة لحماية أمننا القومى، وأن الرغبة فى السلام لا يمكن أن تصرفنا عن الاستعداد اللازم لتحرير الأراضى المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية بالقوة[١]. ولم يفصح البرنامج عن رؤية طبيعة الصراع خارج هذا المعنى. وفى البرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤م، ورد فى النقطة الخامسة إشارة إلى ضرورة وحدة الصف العربى والتيقظ لمطامع إسرائيل فى المنطقة، وأن نصرة الشعب الفلسطينى ومساندته هى أساس الكفاح ضد الصهيونية والاستعمار لاسترجاع حقه فى إقامة دولته المستقلة على أرضه[٢].

وفى الانتخابات التالية عام ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩٥م، حدث تحالف حقيقى بين حزب العمل الاشتراكى وبين جماعة الإخوان المسلمين، واستطاعا معًا صياغة برنامج انتخابى بعنوان: «الإسلام هو الحل»، وهذا يشير إلى هيمنة الجماعة الإسلامية على

---

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى، ١٩٧٨م، ص ٣٤، ٣٥.

(٢) البرنامج الانتخابى لحزب العمل باسم «برنامج العمل والتغيير من أجل الإصلاح الشامل»، ١٩٨٤م، ص٢٤.

التيار الاشتراكى الذى كان مسيطراً على الحزب، بل إن هناك بعضًا من القيادات من استطاع إبراز توجهه الإسلامى فى ظل هذه التحالفات الجديدة، ومن هؤلاء: السيد/ عادل حسين، وكذلك / مجدى حسين، وأن تحليل كتاباتهما وغيرهما تؤكد هذه المعانى.

فيرى السيد / **عادل حسين** (أمين عام حزب العمل)، أن الصراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع مع عدو صهيونى توسعى إرهابى(١).

ويقول **مجدى حسين** (رئيس تحرير جريدة الشعب)، أن أزمة العلاقات مع إسرائيل هى أزمة شاملة.. تتصل بطبيعة الكيان الصهيونى الذى يضع نفسه بمجرد تكوينه الشاذ فى حالة صراع دائم مع مصر ومع الأمة العربية الإسلامية، ولا يمكن - ولا يصح - حصر هذه الأزمة فى الإطار الدبلوماسى(٢).

ويقول أيضًا: «إن صراعنا مع إسرائيل صراع حضارى شامل له جوانبه العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية وأيضًا له أبعاده الشعبية بمعنى (التعبئة الجماهيرية)، وإذا كان الخلل الآن يتمحور حول قضية اختلال التوازن لصالح إسرائيل فى معظم هذه المجالات.. فإن تعديل موازين القوى هو وحده الذى يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها(٣).

على حين يرى **فهمى هويدى**، أن المشروع الصهيونى هو أصل المشكلة، ومصدر كل شر فى المنطقة، فالقضية ليست المستوطنات، وإنما المشروع الصهيونى وعدم توافر نية سليمة من إسرائيل، ولذلك فإنه لا سلام مع الاستيطان ومع الاستعمار الصهيونى(٤).

كذلك فإن السيد / **مصطفى مشهور** (مرشد عام جماعة الإخوان المسلمين)، يقول:

---

(١) عادل حسين، «بعد العملية الاستشهادية القادمة: نتنياهو سيعلن الحرب.. ولا بد من الاستعداد»، الشعب، ٢٨ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٢) مجدى حسين: «ليس بتصريحات عمرو موسى.. يحيا الإنسان»!، الشعب فى ١٧ / ١ / ١٩٩٥م. وردت فى كتابه هموم الأمة مع نهاية القرن، القاهرة، دار الحسام، ١٩٩٧م، ص ٣١ : ٣٦.

(٣) مجدى حسين، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٤) فهمى هويدى، «لا سلام مع الاستيطان»، الأهرام فى ٨ / ٤ / ١٩٩٧م.

إن الخطر الصهيونى قائم ومستمر وفى تطور من مؤتمر بازل بسويسرا، ويعد أن هذا الخطر الصهيونى هو أول وأهم المخاطر، استنادًا إلى أن اليهود هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ومع ذلك كانوا يعيشون فى بلادنا الإسلامية فى حرية تامة، بل كانوا يستحوذون على البنية الاقتصادية. كذلك فإن العدو الصهيونى يتحرك بخبث ومكيدة، وبمساندة انجلترا ثم من بعدها الولايات المتحدة (أمريكا)[1].

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح أن حزب العمل والتيار الإسلامى فى داخله، وهو المعبر عمومًا عن التوجه الفكرى للحزب، لا ينظر إلى الصراع فى المنطقة على أنه صراع مع إسرائيل «كدولة» فقط، بل يرى أنه صراع حضارى شامل لكل الجوانب العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية والشعبية، وأن هذه الدولة توسعيه إرهابية. أما **رؤية الإخوان المسلمين** ممثلة فى مصطفى مشهور (الممثل الرسمى)، فإنه يرى المسألة فى أصولها كثيرًا قد ترجع إلى الخطر الصهيونى وتناميه، وأن هذا الخطر مستمد من اليهود الذين هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ولذلك فإن العدو الصهيونى يتحرك بدعم خارجى عالمى كثيرًا للمسلمين. ويتفق معه **فهمى هويدى**، بالتركيز على أن الخطر هو فى المشروع الصهيونى نفسه وليس فى المستوطنات، ولذلك فلا سلام مع الاستعمار الاستيطانى الصهيونى. لذلك فهما (مشهور وهويدى) يتفقان على أن الصراع هو صراع مع الصهيونية ومشروعها الاستيطانى الاستعمارى التوسعى فى منطقتنا وعلى حساب دولة فلسطين والعرب والمسلمين جميعًا.

٢ـ أولوية الصراع فى السياسة الخارجية المصرية:

تركز أولوية الحزب على حسبان تدعيم العلاقات العربية هى الأساس لحركة السياسة الخارجية لمصر، والمقدمة للمواجهة الشاملة مع إسرائيل سواء فى معركة السلام أم فى حالة وقوع الحرب. وأن الرغبة فى تحقيق السلام العادل فى المنطقة، لا يجوز أن يصرف العرب عن الاستعداد اللازم لتحرير الأراضى المحتلة بالقوة. وأن

---

(١) مصطفى مشهور، «واجبنا إزاء المخاطر من حولنا»!، الشعب، ٢٩ / ٤ / ١٩٩٧م.

الحزب يرى ضرورة اليقظة التامة مع إسرائيل فى المنطقة خشية ما تسعى إليه من فى الإيقاع بنا دائمًا فى حبائل الصراعات مع الدول الكبرى[1].

كما يرى **عادل حسين** أن توحيد الجبهة الداخلية فى قضية القدس يُعدُّ بداية لمشروع النهوض القومى، وهو ما يعنى أولوية الصراع فى مشروع حزب العمل، كما أنه يرى ضرورة التعبئة الشاملة من أجل المواجهة مع إسرائيل من أجل الحفاظ على، بل وزيادة درجة تطور المجتمع المصرى والعربى[2].

كذلك فإن **مصطفى مشهور**، يرى أن الخطر الصهيونى هو أول وأهم المخاطر، داخليًا وإقليميًا. فهدف العدو الصهيونى لا يقتصر على فلسطين، بل سيشمل دولاً متعددة من دول العرب، بل وسيشمل داخل مصر والدول الإسلامية، وهو ما يستلزم إعداد العدة لهم باستمرار، وهو ما يعطى أولوية لهذا الصراع فى سياسة الدولة الخارجية[3].

وهكذا يتضح مدى أهمية الصراع فى إدراك حزب العمل والاتجاه الإسلامى، فضلاً عن أن التحليلات المنشورة على صفحات الشعب باستمرار، تشير إلى أن إسرائيل دولة فاعلة فى كل أمور المنطقة، وهو ما يستلزم المواجهة الشاملة على المستويات كافة داخليًا وإقليميًا ودوليًا. فإسرائيل فاعلة فى ضياع حقوق الفلسطينيين، واحتلال الأراضى، وفيما يحدث فى إريتريا، وفى الجنوب السودانى، وفى أعالى النيل فى إثيوبيا وأوغندا، وفى محاولات السيطرة الاقتصادية فى المنطقة، وقيامها بالتنسيق مع تركيا وبعض الدول الأخرى، بهدف تدعيم مركزها التفاوضى وإخلال التوازن لصالحها باستمرار.

---

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى، مرجع سابق، ص ٣٤و ٣٥، والبرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) عادل حسين، «بعد العملية الاستشهادية..»، مرجع سابق، وأيضًا: «تمجيد التطبيع بين الإعداد لتحرير القدس.. والتلاعب الدبلوماسى»، الشعب، ٨ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٣) مصطفى مشهور، مرجع سابق، وأيضًا: «أيها العرب والمسلمون: أنتم الأعلون، إن كنتم مؤمنين»، الشعب ١ / ٤ / ١٩٩٧م.

٣ـ آليات التعامل مع الصراع:

يشير برنامج الحزب إلى تعميم فى المناداة بضرورة اليقظة الدائمة لإسرائيل، حماية لأمننا القومى[١]. على حين تشير البرامج الانتخابية للحزب إلى كثير من الإجراءات للتعامل مع هذا الصراع ومنها: تجميد اتفاقية كامب ديڤيد لانتهاكات إسرائيل لها، مع المقاطعة الشاملة لإسرائيل، واتخاذ موقف عربى موحد مضاد لأى دولة تنقل سفارتها للقدس، ونصرة الشعب الفلسطينى فى كفاحه ضد الصهيونية والاستعمار من أجل إقامة دولته المستقلة[٢].

ويركز **عادل حسين** (أمين الحزب)، على آليتين أساسيتين هما:

* ضرورة الجهاد فى سبيل الله ضد إسرائيل ومن يساندها.

* توحيد الجبهة الداخلية فى قضية القدس بحسبانها بداية لمشروع النهوض القومى[٣].

ومن ناحية أخرى يرى أن «الحركة الجماهيرية الضاغطة» أمر ضرورى للضغط على الحكومات المترددة، ولدعم الحكومات الصامدة. وأنه يختلف مع الدولة المصرية لعدم تغطية إعلامها الرسمى لمؤتمر الأزهر القومى الذى شاركت فيه القوى السياسية كافة وشيخ الأزهر نفسه، واكتفى الإعلام بمجرد نشر خبر عن وقائع المؤتمر[٤].

كما أنه يختلف مع الموقف المصرى، الذى أعلن عن استثنائه مع الأردن من قرارات مجلس الجامعة العربية بتجميد التطبيع فى أواخر مارس ١٩٩٧م، بحجة وجود معاهدات رسمية مع العدو، وهو ما يتعارض مع منطق المعاهدات الدولية المنظمة للعلاقات المتكافئة بين الدول. ويأتى تركيز عادل حسين فى نقده هذا، بحسبان أن الحفاظ على الموقف العربى لا يمكن أن يتم بدون مصر[٥].

---

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) البرنامج الانتخابى للحزب لعام ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) عادل حسين، «بعد العملية الاستشهادية»، مرجع سابق.

(٤) عادل حسين، «تجميد التطبيع بالإجماع قرار شجاع»، الشعب، ٤/٤/١٩٩٧م.

(٥) عادل حسين، «تجميد التطبيع بين الإعداد لتحرير القدس والتلاعب الديپلوماسى»، مرجع سابق، الشعب، ٨/٤/١٩٩٧م.

أما **مجدى حسين** (رئيس تحرير الجريدة ـ لسان الحزب)، فيبلور آليات المواجهة فيما يلى:

* عدم تراجع إسرائيل عن بناء مستوطنة «أبو غنيم» بإرادتها.

* عدم شق الصف العربى من جديد، وضرورة إعادة العلاقات مع العراق، وفك الحظر عليه وعلى ليبيا، ومساندة السودان، فضلاً عن ضرورة اتخاذ إجراء عملى نحو السوق العربية المشتركة.

* مصالحة عربية وإسلامية شاملة.

* وقف الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة، وتحويلها إلى فرنسا أو ألمانيا أو اليابان.

* الشروع فى بناء أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والحضارية، من خلال عمل عربى مشترك على جميع المحاور[1].

وقد أكد هذه المعانى فى أكثر من مقال له، ومنها مثلاً: ضرورة وقف النواح على عملية السلام الذى يفت فى عضد الأمة، واتخاذ مواقف عملية عاجلة ضد إسرائيل تدفع معها الثمن غاليًا لقرار تهويد القدس، وتجميد التطبيع، ودعم الجهاد اللبنانى والفلسطينى حتى تستعد الجيوش العربية النظامية للمنازلة الكبرى، وتصعيد الحركة الشعبية لتصحيح الموقف الحكومى، أو تجاوزه إلى دنيا الكرامة والحرية[2].

* أما السيد / **إبراهيم شكرى** (رئيس الحزب)، فإنه يشير فى مؤتمر سياسى للحزب، إلى ضرورة مقاطعة كل ما هو أمريكى وإسرائيلى كرد وحيد وحقيقى على الغطرسة الصهيونية والدعم الأمريكى لها. وطالب بأن تقوم الشعوب بهذه المهمة؛ لأنها وحدها القادرة على ذلك، حيث لا يستطيع أحد إجبارها على شراء بضائع أمريكية وإسرائيلية، كما طالب بفضح كل من يروج للبضائع الصهيونية[3].

* ويطرح «**مصطفى مشهور**» رؤيته للتعامل مع هذا الصراع، بعدم الاستسلام

(١) مجدى حسين، «سننتظر قراراً عربيًا..»، الشعب، ١ / ٤ / ١٩٩٧م.
(٢) مجدى حسين، «القدس رمز لحالة الأمة..»، الشعب، ٢٥ / ٣ / ١٩٩٧م.
(٣) إبراهيم شكرى، فى مؤتمر سياسى بميت غمر، الشعب، ٤ / ٤ / ١٩٩٧م.

وعدم الصبر فى الذل والهوان، وعدم قبول إرهاب قوة الأعداء المادية، وإعداد العدة لهم، وتوحيد الصفوف، والعودة إلى الله.

ولتوحيد الشعب من الداخل طالب الحكام برفع الظلم عن المظلومين، ووقف القمع والاعتقال والتعذيب، وإتاحة الفرصة للشعوب بالمشاركة فى القرارات، وذلك بحسبان أن الجريمة الداخلية هى حجر الزاوية لمواجهة الأخطار وتدعيم قوة الدولة[1].

كما أنه يطرح أيضًا: رفض العلاقات والاتفاقيات والتعاملات مع العدو؛ وذلك لأن هذا يدعم من سياساته التوسعية، ضرورة الجهاد بالشباب فى سبيل الله لتحرير القدس والمسجد الأقصى، مع ضرورة تحرك الشعب، مع تنمية هذه الحماسة الجماهيرية ضد العدو، وذلك بالسماح بالمؤتمرات الشعبية، وتحرك أوسع للأحزاب والقوى الوطنية، وتهيئة الشباب لمواجهة العدو بالنفس والمال (أى الجهاد)، مع ضرورة الحصار للعدو الصهيونى، والمقاطعة لكل ما تمت له بصلة مع سحب السفراء وطرد نظرائهم من أرضنا، وإعلان عرفات للدولة الفلسطينية، والجهاد والشهادة[2].

* أما **فهمى هويدى**، فيشير إلى أن عمليات التسوية فشلت، ولم تحقق الغرض المرجو بسبب تعنت وسوء نية الإسرائيليين، وطالب بضرورة توافر الشجاعة لدينا لتسمية الأشياء بمسمياتها: فالمستوطنات هى مستعمرات صهيونية توسعية، ومنهجها فى سياسة التنظيف العرقى على درب النازية، والعمل الإرهابى هو الذى تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، والعمل الوطنى هو ما يمثل رد الفعل الفلسطينى إزاء الإرهاب الإسرائيلى[3].

كما يرفض الحوار مع الإسرائيليين، لعدم توافر الاستعداد الجاد لهؤلاء للتعايش السلمى، وأنه يقبل الحوار فى حالة وجود بعض اليهود الشرفاء، وهو بذلك يرفض الانضمام لمعسكر السلام الإسرائيلى الذى يدور بين عرب وإسرائيليين، بل وينتقدهم على هذا السلوك[4].

---

(١) مصطفى مشهور، «واجبنا إزاء المخاطر من حولنا»!، مرجع سابق.

(٢) مصطفى مشهور، «أيها العرب والمسلمون: أنتم الأعلون..»، الشعب، ١ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٣) فهمى هويدى، «لا سلام مع الاستيطان»، مرجع سابق.

(٤) فهمى هويدى، «أكذوبة معسكر السلام»، الأهرام، ١٥ / ٤ / ١٩٩٧م.

كما يركز فى مقال آخر على ضرورة طرح ورقة «التعويضات والاستحقاقات للفلسطينيين الذين تم طردهم عام ١٩٤٨م، والذى تقدر بحوالى (٢٤٠) بليون دولار، وذلك قياسًا على ما تحصل عليه إسرائيل من ألمانيا وبلغ حتى الآن (٦٠) بليون دولار وستصل بنهاية عام (٢٠٣٠م) إلى ٨٠ بليون دولار[١].

وهكذا فإن الآليات قد تعددت من النواحى العملية إلى المنظور الكلى للمواجهة الشاملة مع إسرائيل والكيان الصهيونى عمومًا، بل إن إعداد العدة حاليًا، مع تشجيع المقاومة الفلسطينية واللبنانية فى الوقت الحاضر، فضلاً عن الإعلان عن ضرورة المقاطعة والحصار، وذلك فى سبيل الإعداد للمقابلة والنزال القادم والمعركة الفاصلة بين العرب وإسرائيل والصهيونية.

ختـــامًا

ركزت هذه الدراسة على مدار الصفحات السابقة، على الاتجاهات الرئيسية داخل كل تيار من التيارات الثلاثة الأساسية، وهى: التيار اليمينى، والتيار اليسارى والقومى، ثم التيار الإسلامى.

وقد كشفت الدراسة عن وجود تباينات داخل كل تيار من واقع برنامجه السياسى، أو برامجه الانتخابية، أو من خلال قياداته الفكرية. ويمكن القول إن هناك توحدًا فى الحركة السياسية بين هذه كافة التيارات بعد القرارات الإسرائيلية الأخيرة منذ فبراير الماضى (١٩٩٧م) بتهويد القدس، وبناء مستوطنة أبو غنيم.

ولذلك فقد أسفر هذا التنسيق عن مؤتمر الأزهر، والذى كان تعبيرًا عن الاتجاه القومى لكل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة فى نهاية مارس (١٩٩٧م) أو أعلنوا جميعًا بما فيهم شيخ الجامع الأزهر، والبابا شنوده، «حى على الجهاد» ضد إسرائيل وذلك دفاعًا عن القدس الشريف.

كما أسفر هذا التنسيق عن «مؤتمر القدس» فى أواخر أبريل (١٩٩٧م) (بعد أقل من

---

(١) فهمى هويدى، استحقاقات «الهولوكوست» الفلسطينى!، الأهرام، ٦ / ٥ / ١٩٩٧م.

شهر)، وقد وقع على «نداء القدس» التيارات السياسية والأحزاب كافة، وشارك الحزب الحاكم فى المؤتمر.

وقد خلص مؤتمر الأزهر إلى ضرورة مواجهة إسرائيل مع قطع العلاقات مع العدو وطرد سفيره، وتشكيل كتائب للجهاد ضد الصهاينة، وإعلان موقف حاسم تجاه الانحياز الأمريكى السافر لصالح العدو والذى يستعين بالشعوب العربية والإسلامية. أما مؤتمر القدس فقد ألقى العبء الأكبر على الشعب فى تنفيذ برنامجه، مع تحميل المسئولية على الحكومات العربية بقيامها بواجبها فى رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيونى، وتجميد جميع الاتفاقات معه. ووجه نداء إلى اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والتجار ورجال الأعمال بوقف أى علاقة مع الإسرائيليين والالتزام بالمقاطعة. وقد وجدت هذه المناشدة تأثيراً إيجابيّا لدى غالبية رجال الأعمال المصريين والعرب، كما طالب المؤتمر بمنع سفر الشباب إلى إسرائيل، وإنشاء صندوق عربى يجمع فيه مساعدات الدول العربية لفلسطين والقدس.

وعلى أى حال فإن هذا التنسيق لأحزاب المعارضة والقوى السياسية والذى أسفر عن خطوات مهمة، لا يلغى التمايز فى رؤى كل منها لطبيعة الصراع وأولويته، وكيفية التعامل معه، بقدر ما يقرب بين هذه الاختلافات فيما بينهم فى وقت الأزمة وهو ما يحدث حاليًا فى المواجهة مع إسرائيل، ذلك الكيان الصهيونى التوسعى.

* * *